بيان من الجمعية العمومية لمسارح الدراما الثلاثة بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى

بمناسبة انعقاد مؤتمر المسرح المصرى، وما يتردد من مطالبة بانكماش رقعة مسرح القطاع العام وقصرها على مسرح واحد يكون واجهة ثقافية للدولة، والتنازل عن بقية المسارح للقطاع الخاص، وهو ما رددته بعض الأقلام التى وجدت مصالحها فى مسايرة هذا الاتجاه حتى أن البعض قد نادى بإلغاء المؤتمر الذى نعتبره نافذة لتقويم الأمس والتطلع إلى غد نأمله بعيدًا عن المعوقات من أجل رسالة للمسرح يتجه فيها للجماهير، ويكون أكثر فاعلية فى صياغة وجدان الإنسان المصرى والتعبير عنه، ذلك فإن فنانى المسرح (مسرح الدولة) بعد اجتماعاتهم التى انعقدت فى صباح الاثنين ٣ يناير ١٩٧٧م بالمسرح القومى، ومساء اليوم نفسه واليوم التالى

بمسـرح الطليعة، ومسـاء الثلاثاء بمسـرح الجمهورية والتى عُقدت جميعها تمهيدًا للمؤتمر وكانت المناداة بسـلب الدولة حقها المشروع فى الحفاظ على مسارحها واحدة من أهم نقاط البحث، فإن فنانى مسـرح الدولة يهمهم أن يضعوا بين يدى الرأى العام – وقبل أن يبدأ المؤتمر أعماله – الحقائق التالية.

مـع تقديرنا للمبادرات التى يقوم بها بعض عناصر القطاع الخاص لرفع مسـتوى عروضـه الفنية ومـع احترامنا البالغ لجهد مشكور يبذله عديدون من زملائنا فنانى القطاع الخاص وتقديرنا لجهدهـم ومعرفتنا بمدى ما يعانيه المخلصون منهم للفـن النظيف، خاصة وكثيرون منهم قد بدأوا مسـيرتهم من مسـارح الدولة ويؤمنون عن وعى بأهمية مسـرح الدولة، فإنه يهمنا أن نوضح الآتى:

أولًا : رفض أى اتجاه لتصفية القطاع العام فى المسرح، أو العمل على انكماشه، خاصة وقد حُسم هذا الأمر بتلك المذكرة الإيضاحية الإضافية للقرار الجمهورى رقم ١٧٨٢ والذى قضى بإعادة تحويل مؤسسة فنون المسرح إلى الهيئة المصرية العامة للمسرح والموسـيقى وذلك حتى (تجنب هذه الفنون العوامل

الاقتصاديـــة والتجارية التى تتحكم بالســـلع المتداولة، وألا تخضع لحساب التكلفة والأرباح فنضطر اضطراراً إلى الهبوط والتساهل فى الالتزام بالجدية الواجبة)، وعندما أصدر السيد/ الرئيس أنور الســـادات القرار الجمهورى ١٤٤ لســـنة ١٩٧٦م وكان ذلـــك تدعيمًـــا وتزكية لنفـــس المفهوم الـــوارد بالمذكرة الإيضاحيـــة حتى لا تضطر هذه الفنون (تحت حكم الرواج أن تتملق الغرائز فى بعض الأحيان، أو تنتج أعمالًا لا ترضى عنها فى أحيان أخرى)، وكان المشـــروع هنا واع برســـالة ووظيفة الفـــن ممثلا فى مســـرح الدولة فى مواجهـــة القطاع الخاص.

ثانيًـــا : قامـــت وزارة أخيـــرًا بمهاجمـــة الانحلال الذى تفشـــى فى بعض الأفلام الســـينمائية بحثًا عـــن مضمون يقوم علـــى دغدغة حواس المشـــاهد، فليس مـــن المنطقى والحالة هذه أن تتجه وزارة الثقافة إلى ما يؤدى إلى انكماش مســـرح القطاع العام الذى أنشـــئ (للارتفاع بمستوى الإنتاج.. وتغطية وجـــدان الأمة عن طريـــق التطوير بفنون المســـرح.. والارتباط بقيـــم وأهـــداف المجتمـــع ومُثلها العليـــا وتقديـــم التجارب الطليعية فى فنون المسرح.. وتشجيع المواهب وتيسير فرص

التعبيـر للملكات المبدعة ووضع اللوائـح المختلفة للعلاقات اللازمـة بيـن الهيئة والفـرق الخاصة وترشـيدها) إلى أخر ما جاء بالقـرارات الجمهورية المنشـئة للهيئة، الأمر الذى يضـح لزامًا علـى وزارة الثقافة أن تنهـج منهجًا يؤدى إلى التوسـع فى مسـارح القطاع العـام وخلق تـوازن بين إنتاج الثقافة الجـادة الحريصة على وجدان الجماهير والمسـاهمة فـى إعادة بناء الإنسـان وبين الإنتاج التجـارى الذى يضع حافز الربح – وهو أمر حتمى بالنسـبة له – فى المقام الأول.

ثالثًـا : عندما يقـوم القطـاع العام فى المسـرح بتقديم خدمـة ثقافية للجماهير فهو يقدمها بأسـعار رمزية ذلك أنه يتحـرك فى حـدود التزام ثقافى ورسـالة بعينهـا (مجانية الثقافة فى مقابل مجانية التعليم) فليست كل طبقات الشعب بقـادرة على دفع ثمـن التذكرة للقطاع الخـاص وقد وصلت إلـى مبالغ نقديـة، ولو أخذنـا بمقياس الربـح والإيرادات فمن الأوفق إذن أن نعطى مسـارح القطاعيـن العام والخاص لأصحـاب الملاهـى الليلية فهـى أكثر ربحًا مـن الجميع.

رابعًا: عندما تقوم الدولة بالإشراف على التعليم – حتى بالنسبة للمدارس الخاصة – لأنها قطاع خدمات فليس من المنطقى ولا المعقول أن تسحب يدها من مسئوليتها المباشرة تجاه المسرح وهو أهم أجهزة الثقافة فى ظل أمية بلغت درجة عالية، وليس كالمسرح فى الفنون جميعها إمكانية هائلة للتواصل، وأكثر من هذا ما قد يؤديه تخليها عن مسارحها إلى إلغاء وزارة الثقافة ذاتها إذ تتخلى عن أهم أجهزتها للقطاع الخاص.

خامسًا: إن الرقعة الباقية المسموح بها للقطاع العام لها حد أدنى لا مجال بعده لتقلص أو انكماش بعدما تخلى القطاع العام عن أحد عشر من دوره للقطاع الخاص وهى:

القاهرة : مسرح الهوسابير (كان الثلاثى المرح) – مسرح الزمالك (للعديد من الفرق الحرة حاليًا) – مسرح ميامى (لفرق البث الفنى للمسرح) – مسرح الكورسال (بعد سينما للجاروفى مغلق حاليًا) – مسرح الجيب مستأجر (الشركة الكويتية حاليًا).

الإسكندرية: مسرح سيد درويش (تتبادله فرق القطاع الخاص وأصبح تابعًا لدار الأوبرا) – مسرح كوتة (الفنانين المتحديين)

– لونـا بارك – المسـرح القومـى بالكورنيش(للفرق الحرة).

ولقد انحسـر النشاط الدرامى حاليًا فى ثلاثة دور فحسب ولا نظن عاقلًا يقبل مزيدًا من انحسار مسرح الدولة الذى كان فى مشروعاته يومًا أن يخرج للمناطق الأثرية والحدائق – بل وخـرج لعضها بالفعل – عندما ضاقـت عليه دوره التقليدية.

يبقى إيمانًا منا بالنقد الذاتى وبضمير الفنان وحرصه على المال العام, فإننا نشـجب سـلبيات عديدة فى مسرح القطاع العام، وهى المعوقات البيروقراطية التى تعوق حركة مسـرح الدولة عن تحقيق رسـالته المنشـودة، والذى يفترض أن هذا المؤتمر قـد انعقد فى وجه من وجوهـه لمواجهتها، والعمل على حلها لأجل مسارح الدولة، وشبيه بذلك أن تواجه الدولة مشكلات التعليم مثلا بإغلاق مدارسها وتسليمها للقطاع الخاص.

إن فنانـى مسـرح الدولة وقد ارتفعوا دومًـا فوق مطالبهم الشـخصية والوظيفية والتى يتصور البعض خطأ أن ما سـمى بالكادر (اللائحة رقم ٣٦ لسـنة ١٩٧٥م)، قد حرك مرتباتهم الهزيلة المصلوبين إليها، وحولهم إلى مجرد موظفين يهتمون بالدرجات والتسويات والعلاوات، إن هؤلاء الفنانين يصمتون

مرة أخرى على مضض حفاظًا على المسرح الذى أحبوه، ورسالته التـــى عملوا لها دومًا، ويدعون الجميع إلى كلمة ســـواء...:

– باســـم مصر، والمواطن المصرى، ووجدان الفنان النقى والمسرح الذى نحبه جميعاً – كى ننادى جميعًا بحرية الرأى والتعبير فى المسرح، وهى ركيزة هامة من أجل تطوير مفهوم الرقابة فى عهد الديمقراطيات، ولننادِ معًا من أجل نقابة تلم شـــملنا فما أحوجنا نحن المسرحيين إليها، و.... وليساندنا الشرفاء وما أكثرهم، ولنعى معًا أن ازدهار مسرح الدولة يعنى حتمًا ازدهارًا لمســـرح القطاع الخاص، الذى نضج جُل فنانيه اليوم فى ظل رعاية الدولة، ومازال مسرح الدولة معينة الذى لا ينضب من ممثلين ومخرجين وفنيين بل وعمال.. ولتتساند الخُطى ولننافس فى هدوء وفهم وبعقل وفكر مفتوح، ولنواجه معًـــا كل التيارات الدخيلة على المســـرح، وســـلامًا وتحية.

فنانو مسارح الدراما الثلاثة

بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى

خطوات على الطريق

يأتـــى انعقاد مؤتمـــر المســـرحيين المصريـــين ليؤكد لنا أن وزارة الثقافـــة، قـــد أدركت – هى الأخـــرى – أخيراً أن هناك أزمة فى المســـرح المصرى، وأن القرارات والتنظيمات الإداريـــة لـــم تعد مجدية فـــى معالجة هذه الأزمـــة، التى لم يعد باســـتطاعة أحـــد أن يتعامى عـــن مظاهرهـــا الواضحة.

فبعد أن قطع المســـرح المصرى خطوات طيبة على طريق تطوره فى الخمسينات والستينات، أخذ فى التعثر والتراجع، حتـــى وصـــل به الحال إلـــى ما نحن عليـــه الآن: من تقلص عدد الفرق المســـرحية، وقلة ما تقدمه من عروض، وانخفاض المستوى الفنى للعدد الأكبر من هذه العروض، الأمر الذى أدى إلـــى انفضاض الجمهور عن فرق الدولة، وهجرة الفنانين إلى الأقطـــار العربية والقطاع الخاص، وغير ذلك من المظاهر التى نرى أنها تهدد الظاهرة المســـرحية فى مصر تهديدًا واضحًا.

ونحـــن عندمـــا نتعرض لتلـــك الأزمة وأســـاليب علاجها نعـــرف أن أحـــدًا لا يملـــك دواء أو وصفـــة ســـحرية يصبـــح المســـرح بمقتضاها كما نحـــب ونحلم، ولكننـــا أيضًا نعرف

أن هنـــاك أمـــورًا ثلاثـــة لابـــد مـــن التصـــدى لهـــا قبل أى عـــلاج، بـــل قـــد لا يصلح أى عـــلاج إلا بعد التصـــدى لها.

وأول تلك الأمور هى قضية حرية التعبير فى المسرح المصرى، فلم يعد ممكنًا أو مقبولًا أن يظل منطق الرقابة الأخرق ســاريًا ومسيطرًا على المسرح، ذلك المنطق الذى يسمح لفرق مسرحية بعينهـــا بتقديم العرى والبذاءات على المســـرح، وفى الوقت نفسه يمنع المسرحيات الجادة من العرض بمختلف الدعاوى.

إن فن المسرح يقوم أساسًا على الحوار، ولابد لأية حركة مســـرحية جادة أن تقوم على الحوار بين مختلف الاتجاهات الفكرية والفنية، بشكل يؤدى إلى نمو هذه الحركة وازدهارها.

إننـــا نطالـــب برفع الرقابـــة عن المســـرح، وكفالة حرية التعبير لفنان المســـرح كفالة تامة، والاحتكام فقط إلى ضمير الحركة الثقافية المصرية.

أما ثانى هذه الأمور فهو تأكيد مسئولية الدولة عن النشاط المســـرحى ومعاملته معاملة الخدمة أو المرفق العام، وذلك لا يتحقق إلا بدعم هيئة المسرح، وترشيد إداراتها وتسليمها إلى

فنانى المسرح لتدار بواسطتهم إدارة ديمقراطية.

فلم يعد هامًا الآن أن تتشكل الهيئة من بيوت مسرحية أو فرق مسرحية، أو ما شاءت القرارات والتنظيمات الإدارية، لكن الأمر الهام، والأساسى هو بقاء النشاط المسرحى التابع للهيئة فى ظل هيئة المسرح، التى يجب عليها أن تمارس مسئوليتها فى التخطيط والتنسيق والمتابعة، والعمل على تحقق التكامل والانسجام بين فرق الهيئة.

ليبق القطاع العام فى المسرح، وليدعم، وترشد إدارته، ليواصل دوره فى بناء المسرح المصرى، ولتتصل خطواته فى طريق إنشاء فرق جديدة.

أما ثالث الأمور التى لابد منها فهى إقرار حق فنانى المسرح فى أن يكون لهم نقابتهم أو تنظيمهم المستقل، الذى يعبر عنهم، ويراعى مصالحهم، ذلك التنظيم الذى يجب أن يضم بين صفوفه الممثلين والمخرجين والكُتاب والنقاد والراقصين ومصممى الديكور وواضعى الموسيقى المسرحية.

ولعلنا لا نخرج كثيرًا عن موضوع مؤتمرنا هذا إذا ما

ألمحنـــا إلـــى ما يحدث للفنانيـــن فى الإذاعـــة والتليفزيون، والاستوديوهات والفرق الخاصة، من ضغوط واستلاب.. وغير ذلك من الأمور التى تجعل من قيام نقابة للمســـرحيين ضرورة مُلحة لا تحتمل التأجيل.

إننـــا نظن أن كفالة حرية التعبير فى المســـرح المصرى، وترشـــيد ودعم المســـرح، وتكويـــن تنظيم ديمقراطـــى لفنانى المســـرح، أمور لا يمكن لأى إصلاح أو تصحيح لمسار المسرح المصرى أن يتما بمعزل عنها.

ليقـــر مؤتمرنا هـــذه المطالـــب الأساســـية، وليعمل على تحقيقها، ومتابعة تنفيذها، وإننا إذ نرحب بعقد هذا المؤتمر، ونشـــكر وزارة الثقافة التى دعت إلى عقده، لنرجو أن تثبت جديتهـــا بتبنى توصياتـــه ومقرراته ووضعهـــا موضع التنفيذ.